

Distr.: General
6 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة السابعة
تشكيلة ليبيريا

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا

التقرير المرحلي الثاني

أولا - نظرة عامة

- 1 - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية (PBC/6/LBR/2) والأولويات المحددة فيها، ويغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويركز على أهم ما تحقق من إنجازات وما صودف من تحديات خلال تلك الفترة.
- ٢ - وقد تباطأت الجهود الرامية إلى إنجاز الالتزامات المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا (PBC/4/LBR/2)، وذلك خلال عملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والعملية التي تلتها لتشكيل حكومة جديدة. بيد أن الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ شهدت نمطا جديدا ائسم بالثابرة والتركيز في الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا، بالتعاون مع المجتمع المدني والأمم المتحدة، من أجل إحراز تقدم متساوق في تنفيذ الالتزامات. وأبدت الحكومة أيضا التزامها مالياً بصدد هذا التنفيذ، وذلك في ميزانيتها السنوية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.



موجز التغييرات المقترحة لالتزامات الحكومة

٣ - يُقترح الإبقاء على نفاذ الالتزامات الحالية المتصلة بسيادة القانون وبإصلاح قطاع الأمن، ومواصلة العمل بنشاط على إنجازها. أما الأهداف القابلة للإنجاز فهي بحاجة إلى التحديث لتعكس آخر ما وقع من تطورات وما أُحرز من تقدم، وبخاصة فيما يتعلق بالعملية الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعدم الاستقرار على الحدود مع كوت ديفوار. وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يلزم إنعام الفكر مجدداً في الالتزامات ذات الصلة بالنظر إلى ما تمّ من وضع خريطة طريق استراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، يُقترح إضافة التزامات جديدة من أجل استيعاب خريطة الطريق في بيان الالتزامات المتبادلة. وبعد أن تمّ الإعلان عن سياسة الحكومة لتطبيق اللامركزية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وعن إنشاء لجنة لمراجعة الدستور في آب/أغسطس ٢٠١٢، يُقترح إضافة أهداف محددة في إطار عنصر المصالحة بشأن تطبيق اللامركزية والإصلاح الدستوري. ويُقترح أيضاً نقل الالتزام الحالي والأهداف الحالية المتصلة بمنازعات الأراضي، والمدرجة حالياً في إطار عنصر سيادة القانون، إلى عنصر المصالحة الوطنية.

ثانياً - مقدمة

٤ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا. وأُتفق في البيان على إجراء استعراضات دورية للعمل المشترك بناءً على أهداف محددة بغية رصد التقدم المحرز وتعديل البيان حسب الاقتضاء (PBC/4/LBR/2، الفقرة ٤).

٥ - وأجري الاستعراض الأول للتقدم المحرز في تنفيذ البيان في عام ٢٠١١. وقدمت لجنة بناء السلام رسمياً تقريراً عن ذلك الاستعراض خلال الدورة السادسة للتشكيكية المعنية بليبيريا (PBC/6/LBR/1). واعتمدت اللجنة وثيقة ختامية، بناءً على النتائج الواردة في التقرير، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ (PBC/6/LBR/2). وأجرت الوثيقة الختامية تعديلات للبيان الأصلي وأدرجت التزامات وأهدافاً جديدة.

٦ - ووفقاً لما أُتفق عليه في الوثيقة الختامية، تقرّر إجراء استعراض ثانٍ من هذا القبيل بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢ (PBC/6/LBR/2، الفرع جيم). ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز منذ إجراء الاستعراض الأول.

٧ - ويعتمد هذا التقرير على ما ورد في التقرير المرحلي للحكومة، وتقارير بعثات لجنة بناء السلام، وغيرها من الوثائق والدراسات ذات الصلة، ويقدم تحليلاً للمكاسب الرئيسية المحققة والتحديات المتبقية بشأن تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة. وترد في نهاية كل فرع من

الفروع المواضيعية التوصيات المتعلقة بتنقيح الالتزامات والأهداف القابلة للإنجاز للفترة التالية من فترات الإبلاغ.

ثالثاً - التزامات حكومة ليبريا

ألف - تعزيز سيادة القانون

١ - إيلاء الأولوية لتوفير الإرادة السياسية اللازمة لتيسير عمل لجنة الأراضي ولجنة إصلاح

القوانين من أجل تمكينهما من تنفيذ ولايتهما على نحو أفضل

٨ - التطبيق التجريبي لنظام السبل البديلة لتسوية المنازعات - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ بصفة تجريبية مركز لتنسيق شؤون الأراضي في مقاطعة لوفافا. وأجرى المركز تقييماً للمنازعات المتصلة بالأراضي والأطراف الفاعلة ذات الصلة في منطقة زُرُزُر. وقد دُرِّب موظفو المركز على أساليب الوساطة والتحكيم. وجرى إعداد أدلة تدريبية بشأن الأساليب البديلة لتسوية المنازعات لفائدة الممارسين المحليين. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت لجنة الأراضي تعكف هي وشركاؤها على وضع تلك الأدلة في صيغتها النهائية. وكان يجري إنشاء أربعة مراكز إضافية لتنسيق شؤون الأراضي في مقاطعات بونغ ومارغبي وميريلاند ونيمبا.

٩ - تجهيز مشروع قانون بشأن الأراضي العامة في موعد مناسب للمشاورات الوطنية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت لجنة الأراضي تعريفاً للأراضي يستبعد، للمرة الأولى، أراضي الحيازة العرفية. وتم إعداد مشروع بيان للسياسات المتعلقة بحقوق ملكية الأراضي. وعزمت اللجنة على وضع البيان في صيغته النهائية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كي تستنير به الإصلاحات التشريعية المتعلقة بحيازة الأراضي. ويتضمن البيان توصيات على صعيد السياسات بشأن الأراضي الخاصة والأراضي العامة والأراضي العرفية وأراضي الحكومة. ووضعت اللجنة مشروع قانون بشأن النقل الإجرامي لملكية الأراضي، يستهدف تعديل قانون العقوبات على نحو يجرم البيع غير المشروع للأراضي، وأقره مجلس الشيوخ خلال دورته لعام ٢٠١٢؛ ومن المتوقع أن يقره مجلس النواب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٠ - التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج/النواتج المشمولة في استراتيجية لجنة إصلاح القوانين - بعد أن أصدرت لجنة إصلاح القوانين خطتها الاستراتيجية ذات السنوات الخمس في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تحققت قدر كبير من التقدم. فقد تدرَّب أعضاء اللجنة وموظفوها على صياغة النصوص التشريعية وعلى تطبيق منهجية البحث القانوني. وأعدت اللجنة صوغ عدد من القوانين القائمة المحتاجة إلى الإصلاح، وقدمت المساعدة في صوغ

بعض القوانين الجديدة، بما في ذلك قانون الطفل وقانون هيئة المحلفين. وكانت هناك بحوث جارية تستهدف الوقوف على جميع القوانين اللازم تنقيحها؛ ومن المؤسف أن عدم كفاية عدد الموظفين قد حدّ من هذه الجهود. وقد تسبب هذا النقص في عدد الموظفين في إعاقة اللجنة أيضا عن تدوين اللوائح الأساسية لليبريا، وفقا لما تقضي به خطتها الاستراتيجية.

١١ - وفيما يتعلق بتيسير اطلاع الجمهور على القوانين، تم في الفترة التي يغطيها هذا التقرير نشر المجلد ٤٢ من تقارير القوانين الليبرية، الذي يتضمن ٤١ من فتاوى المحكمة العليا الصادرة في الفترة منذ عام ٢٠٠٤. أما الفتاوى الصادرة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، فقد تم جمعها وتحريرها وتلخيصها. ورهنا بتوافر التمويل، تعتزم اللجنة نشر هذه الفتاوى في المجلدات من ٤٣ إلى ٤٨. وقد جُمعت الفتاوى الصادرة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ولكن يلزم تحريرها قبل نشرها. وإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة نشرات فصلية تتضمن معلومات مستكملة عن أحدث فتاوى المحكمة العليا ونشاطها المتعلق بالتشريعات.

١٢ - إعداد مسودة أولى للسياسة الوطنية لإصلاح القوانين - تم خلال عام ٢٠١٢ وضع إطار أولي للسياسة الوطنية بشأن إصلاح القوانين. ويجب أن تكون إحدى أولويات فترة الإبلاغ التالية هي مواصلة صوغ هذه السياسة، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجية للتنفيذ، وإقرار صحتها في مؤتمر وطني للجهات المعنية، ثم اعتمادها.

١٣ - عقد مؤتمر وطني بشأن الإصلاح القضائي - كان من المقرر عقد مؤتمر قضائي وطني في عام ٢٠١١ ولكنه لم يُعقد؛ بيد أن عقد هذا المؤتمر لا يزال إحدى أولويات الفترة التالية. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر في أوائل آذار/مارس ٢٠١٣، وأن يتناول المسائل المتعلقة بقطاع العدالة تناوياً شاملاً، بما في ذلك جميع مكونات سلسلة العدالة الجنائية، بدءاً من الشرطة وانتهاءً بالمؤسسات الإصلاحية.

٢ - زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لقطاع العدالة

١٤ - في حين أن توزيع بنود الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لم يكن قد أذيع وقت إعداد هذا التقرير، فإن ما توافر من بيانات أولية يدل على حدوث زيادة في الدعم المالي لأجهزة الادعاء والمراقبة والمؤسسات الإصلاحية. وأعرب عن القلق بشأن المبلغ المخصص للسلطة القضائية.

٣ - اتخاذ إجراءات فورية لخفض المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة

١٥ - تقليل عدد حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة - لا يزال المعدل العام للاحتجاز السابق للمحاكمة مرتفعاً في ليبريا: ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، بلغت نسبة المشمولين

بالاحتجاز السابق للمحاكمة ٨٣ في المائة من مجموع السجناء في ليبيريا، وظل هذا المعدل ثابتا عند ٨٠ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١١ وآب/أغسطس ٢٠١٢. بيد أن فرقة عمل معنية بالاحتجاز السابق للمحاكمة تقودها الحكومة ما برحت تبذل جهودا قوية من أجل معالجة الأسباب الجذرية لهذا النوع من الاحتجاز. وأحد التطورات الجديرة بالتنويه في هذا الصدد هو مذكرة التفاهم التي أبرمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بين الشرطة الوطنية الليبرية وسلطات الادعاء، وتهدف إلى زيادة فعالية أعمال التحقيق والادعاء. ومن المبادرات الأخرى الرامية إلى معالجة مسألة الاحتجاز السابق للمحاكمة، البرنامج التجريبي لمراقبة السلوك، والعملية التي يقودها مكتب النائب العام لإجراء مراجعة منهجية لجميع حالات الخاضعين للاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن مونروفيا المركزي. وفيما يتعلق أيضا بسجن مونروفيا المركزي، لا يزال برنامج انعقاد الدوائر القضائية في السجن يمثل آلية مفيدة لتفادي استطلاة فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم في إطار هذا البرنامج استعراض ٢٣٧ ١ حالة، وأُفرج عن المحتجزين في ٦٨ في المائة من هذه الحالات (ما مجموعه ٨٤٧ شخصا).

١٦ - سن قانون هيئة المحلفين - اعتمد قانون هيئة المحلفين من جانب مجلسي البرلمان، ولكنه استُرجع فيما بعد من جانب مجلس النواب. ويقضي هذا القانون بتوسيع اختصاص المحاكم الجزئية بحيث يشمل الكم المتراكم من القضايا الجنائية غير المنجزة في محاكم المقاطعات، بما لذلك من أثر إيجابي من حيث تقليل عدد الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة.

١٧ - زيادة عدد موظفي العدالة المدربين - عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث حلقات تدريبية لمسؤولي الادعاء، وذلك في غانتا ومونروفيا وزويدرو. وبلغ متوسط عدد المحامين الذين حضروا كل دورة من هذه الدورات ٤٠ محاميا. وإضافة إلى ذلك، يوجد لدى المعهد القضائي برنامج تدريبي مستمر للعناصر الفاعلة في منظومة العدالة. وقد استُوعبت التكاليف التشغيلية للمعهد القضائي في إطار ميزانية السلطة القضائية، مما أحدث انخفاضاً في التمويل الكلي المتاح للمعهد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ووضع المعهد خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات.

١٨ - زيادة عدد الحالات التي يتولّاها النظام التجريبي لمراقبة السلوك - أنشئ برنامج تجريبي لمراقبة السلوك ليساعد على الحد من حالة الاكتظاظ في السجون، وبدأ تنفيذه أولا في مقاطعتي بونغ ومونتسيرادو في تموز/يوليه ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ مجموع الأشخاص الذين أصبحوا مؤهلين لإجراء مراقبة السلوك ١١٤ شخصا. وقد أصبح

البرنامج قيد التنفيذ في أربع مقاطعات (بونغ ولوفا ومونتسيرادو ونيمبا)، وسيصبح في نهاية المطاف قيد التنفيذ في جميع المقاطعات الخمس عشرة في ليبيريا.

٤ - تعزيز إدارة الموارد البشرية لكفالة تزويد المقاطعات بموظفين من قطاع العدالة تلقوا التدريب المناسب ولديهم فهم دقيق للقانون، بما يتواءم مع نشر الشرطة الوطنية الليبيرية

١٩ - توزيع الخريجين الجدد من قضاة المحاكم الجزئية - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تم توزيع ٦١ من القضاة الجزئيين المساعدين المدربين حديثا في المعهد القضائي على مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة.

٢٠ - زيادة استقدام وتوزيع المدّعين العامّين ومحامي الدفاع المجاني - من المقرر إيفاد اثنين من مدّعي المقاطعات إلى منطقة مركز غبارنغا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالإضافة إلى اثنين من محامي الدفاع المجاني. ولدى الموافقة على قانون هيئة المحلفين الجديد، الذي يضمن على المحاكم الجزئية بعض اختصاصات المحكمة الجنائية، هناك حاجة ماسّة إلى توفير محامين للدفاع المجاني في تلك المحاكم، حيث إن الموارد الحالية لا تغطي سوى محاكم المقاطعات.

٢١ - توزيع القضاة على نحو يراعي عدد القضايا المدرجة في قوائم المحاكم - تدرك السلطة القضائية أن عدد القضايا التي يتناولها القضاة في دور قضائي ما ليس موحدًا، وقد أصدرت تقريرًا بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، قررت السلطة القضائية أن من اللازم صوغ وتنفيذ نظام فعال للرصد فيما يتعلق بتوزيع القضاة. ويجري حاليا تطبيق استراتيجية مؤقتة مؤداها توفير قضاة إضافيين لتعزيز أنشطة النظر في القضايا في دوائر الاختصاص التي تعاني من البطء في سير العمل.

٢٢ - إنشاء مرفق للخدمات القانونية مقرّه المركز - بدأ مركز غبارنغا في حزيران/يونيه ٢٠١٢ يُقدم الخدمات السيكلوجية - الاجتماعية والقانونية المتعلقة بجرائم العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن خدمات مراقبة السلوك. ويجري توفير خدمات الادعاء والفصل في القضايا في إطار منطقة المركز، وستُنقل هذه الخدمات إلى المركز عقب إتمام تشييد مقر المحكمة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومن المتوقع أيضا أن يجري في عام ٢٠١٣ إعداد دليل للتعريف بمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية التي تقدم خدمات المساعدة القانونية.

٥ - هيئة مجال للحوار العام بشأن مسائل سيادة القانون

٢٣ - أسفر المؤتمر القضائي الوطني المنعقد في عام ٢٠١٠ بشأن تعزيز النظم القانونية التقليدية والتشريعية عن صدور عدد من التوصيات. وتقرر أن تعود لجنة المؤتمر الوطني إلى

الانعقاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لمواصلة عملية استعراض توصيات المؤتمر ونتائجه الأخرى، التي ستتوّج في نهاية المطاف بصوغ السياسات ذات الصلة.

٢٤ - وأصدر وزير الشؤون الداخلية تقريرا، بناء على ما أجراه من مشاورات، بشأن محكمة رؤساء القبائل والهيكمل المحتمل لهذه المحكمة العرفية. وفيما عدا ذلك التقرير، كان التقدم بطيئا بشأن تنفيذ التوصيات خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن المتوقع أن تشمل الأنشطة في فترة الإبلاغ التالية إجراء مشاورات إقليمية بشأن التقرير الصادر عن المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ والأنشطة البحثية اللازمة لصوغ القوانين والسياسات ذات الصلة بغية مواصلة تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني. وسيظل اعتماد مشروع قانون هيئة المحلفين يمثل إحدى الأولويات الرئيسية.

٦ - إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة القضايا وتتبع مسارها مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز العلاقات المهنية فيما بين جميع عناصر منظومة العدالة، بما فيها الشرطة الوطنية الليبيرية

٢٥ - قام مكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، والسلطة القضائية، بإعداد نظم يدوية لحفظ السجلات من المقرر أن يبدأ تطبيقها في منطقة مركز غبارنغا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢٦ - ومن المقرر أن يجري في الفترة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تقييم النظم اليدوية لحفظ السجلات لدى الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب شؤون الهجرة والتجنّس ومكتب النائب العام. ومن المتوقع أن يبدأ التطبيق التجريبي للنظم المعاد تشكيلها نتيجة لذلك فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في منطقة مركز غبارنغا، ثم مدّ تطبيقها إلى مناطق المراكز الأخرى في قطاع الجنوب الشرقي.

٧ - إنشاء آليات للرقابة الفعالة لمنظومة العدالة توفر ضمانات لاستقلال القضاء وللمساءلة العامة

٢٧ - إنشاء مكتب للخدمات العامة في المركز (المراكز) - هناك مكتب للخدمات العامة يزاول عمله في مركز غبارنغا الإقليمي منذ تموز/يوليه ٢٠١٢. ولدى إعداد هذا التقرير، كان يجري إنشاء آليات لتقديم الشكاوى واستعمال خدمات الإحالة.

٢٨ - اضطلاع مؤسسات قطاعي العدالة والأمن باستعراض آليات المساءلة والرقابة، وتنفيذ التوصيات - أجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإدارة عمليات حفظ السلام في آذار/مارس ٢٠١٢ تقييما لمدى قدرة السلطة التشريعية على توفير الرقابة على قطاع الأمن (انظر الفقرة ٦٠ أدناه). وقد صيغت اختصاصات مرجعية لعملية استعراض الهياكل الإدارية والرقابية للسلطة القضائية والشرطة الوطنية الليبيرية وسلطة الادعاء. ويُتوقع أن تجري عملية الاستعراض في آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٩ - إنشاء هيئة مدنية مستقلة للرقابة على مسؤولي العدالة بعد إجراء مشاورات مع الجمهور بشأن ولاية هذه الهيئة - لم يتحقق تقدم ملحوظ بشأن هذا الهدف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيتناول الاستعراض المعتمد إجراؤه في آذار/مارس ٢٠١٣ آليات الإدارة والمساءلة داخل السلطة القضائية، جميع موظفي العدالة.

٣٠ - إتمام استعراض التدابير والممارسات المتعلقة برسوم المحاكم والغرامات - على الرغم من أن هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال المحكمة العليا منذ عام ٢٠١٠، فإن تنفيذ الاستعراض لا يزال قيد الانتظار بعد انقضاء سنتين على ذلك. وقد أدرج كبير قضاة المحكمة العليا بالنيابة عملية تنقيح لائحة المحكمة ضمن الأولويات في دور انعقاد المحكمة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣١ - إتمام استعراض خطة الكفالات - لم يُنجز استعراض خطة الكفالات خلال الفترة قيد الاستعراض. وتعتزم وزارة العدل والسلطة القضائية عقد حلقة عمل بشأن العدالة الجنائية في أوائل عام ٢٠١٣، ستتناول عدة مسائل متنوعة، منها خطة الكفالات.

٣٢ - قيام فرقة العمل المعنية بغير المحامين أو هيئة مناسبة أخرى بصوغ سياسة لإنشاء برنامج ليبري بشأن مساعدي المحامين - في حين أن فرقة العمل المعنية بغير المحامين لم تنعقد منذ فترة من الوقت، فإن مسألة مساعدي المحامين مدرجة في جدول أعمال حلقة العمل المعنية بالعدالة الجنائية المقرر أن تعقدها السلطة القضائية ووزارة العدل في أوائل عام ٢٠١٣.

التوصيات ذات الأولوية لفترة الاستعراض التالية والأهداف الجديدة

٣٣ - ستظل التزامات الحكومة بشأن تعزيز سيادة القانون كما هي دون تغيير فيما يتعلق بفترة الإبلاغ المقبلة. ولا يُوصى إلاّ بإجراء بعض تغييرات طفيفة لهيكل الالتزامات وصيغتها. ومن أهم هذه التغييرات نقل موضع الإشارة إلى لجنة الأراضي من الالتزامات المتعلقة بسيادة القانون إلى العنصر المتعلق بالمصالحة الوطنية. أما الأهداف المحددة التي لا تزال مناسبة أو لم تتحقق خلال الفترة قيد الاستعراض فسيبقى عليها، وسيجري تحديثها، حيثما يلزم ذلك، لتعكس ما جدّ من تطورات خلال السنة. وللإطلاع على التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، المقرر تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣، انظر المرفق الأول.

باء - دعم إصلاح قطاع الأمن

١ - الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات

٣٤ - اجتماع مجلس الأمن الوطني بصفة منتظمة - يمارس مجلس الأمن الوطني كامل وظائفه، وظل خلال الفترة المشمولة بالتقرير يجتمع حسب الحاجة ولمواجهة المسائل الرئيسية المتصلة بالأمن. ووفقا لما يقضي به قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات، يتولى مستشار الأمن الوطني مهمة أمانة المجلس.

٣٥ - مزاولة مجالس أمن المقاطعات لأعمالها في مقاطعات بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وميريلاند ونيمبا وريفرغي وسينوي - يزاول مجلسا أمن مقاطعتي لوفا ونيمبا أعمالهما، مدعومين عن طريق مشروع تموله حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويزاول مجلسا أمن مقاطعتي جراند غيده وريفرغي أعمالهما ولكنهما يواجهان تحديات شديدة للغاية فيما يتعلق بالتمويل والخبرة الإدارية. وعلى الرغم من أن قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات ينص أيضا على إنشاء مجالس أمن للمناطق، فإن هذه المجالس لم تُنشأ بعد.

٣٦ - تحقيق تمثيل المرأة ومشاركتها الفعلية في كل مستوى من مستويات تقرير السياسات الأمنية - لا تزال مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن تمثل أولوية عليا على نطاق الحكومة، وهو ما يتضح من السياسة الجنسانية للشرطة الوطنية الليبرية المقرر تطبيقها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأعلنت سياسة لتوفير تكافؤ الفرص فيما يتعلق بمكتب شؤون الهجرة والتجنس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وعُقدت حلقة عمل لقادة المناطق التابعة للمكتب للتعريف بهذه السياسة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويوجد قيد الإعداد حاليا مشروع للسياسة الجنسانية لمكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل. وتعدّ الحكومة حاليا دليلا تدريبيا لقطاع الأمن بشأن الاعتبارات الجنسانية، بدعم من الأمم المتحدة. وجرت مراجعة البرامج التدريبية لمكتب شؤون الهجرة والتجنس والشرطة الوطنية الليبرية كي تستوعب السياسات الجنسانية وسياسات الموارد البشرية لهاتين المؤسستين؛ وتعرض مدونات قواعد السلوك لعملية مراجعة مماثلة حاليا. وبغية زيادة تمثيل المرأة في قطاع الأمن، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن توظيف النساء وترقيتهن واستبقائهن في الخدمة في قطاع الأمن. ويتمثل الهدف في جعل نسبة تمثيل المرأة تصل إلى ٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت نسبة المرأة تبلغ ١٧ في المائة من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية، و ٣٠ في المائة من موظفي مكتب شؤون الهجرة والتجنس، و ١٧ في المائة من موظفي مكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، و ٤ في المائة من أفراد القوات المسلحة الليبرية.

٣٧ - إعداد قانون الشرطة - يقضي قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات بسنّ قانون للشرطة يتناول مهام الشرطة الوطنية الليبرية ومسؤولياتها، التي ستشمل الواجبات التي كان يضطلع بها سابقا المكتب الوطني للتحقيقات. ويُتوقع البدء في صوغ قانون الشرطة في عام ٢٠١٢، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٣٨ - بدء إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات - في نيسان/أبريل ٢٠١٢، قامت حكومة ليبيريا، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإجراء تقييم لوكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، ساعد على رسم خريطة طريق لإصلاحها. وتعزيزا لجهود الإصلاح، كان يجري في الوقت نفسه صوغ تشريعات لمكافحة المخدرات. ويشير تقرير التقييم إلى أنه في حين أن ليبيريا لا تعاني حاليا من مشاكل كبيرة بصدد المخدرات، فإنه بانسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفتح الباب للامتيازات، مما سيحلبه ذلك من تدفق الأجانب والمستثمرين إلى البلد، قد توجد الفرصة لنشوء سوق للمخدرات عصية على المعالجة. ومن ثم فإن من الأولويات العاجلة وضع استراتيجية وطنية بشأن المخدرات، كما يلزم إعادة تعريف دور وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وإعادة تحديد المجال الذي ستركّز عليه في هذا الصدد.

٣٩ - إشراك الجمهور في الحوار المتعلق بمضمون قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات - عُقدت جلسة استماع تشريعية علنية بشأن مضمون قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات قبيل اعتمادها في آب/أغسطس ٢٠١١. ونظّم هذه الجلسة مجلس النواب، وتميزت بحضور واسع النطاق.

جوانب التقدم الأخرى بشأن تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات

٤٠ - لم يجر حتى وقت إعداد هذا التقرير تصفية المكتب الوطني للتحقيقات ولا وزارة الأمن الوطني واستيعاب عناصرهما في إطار الشرطة الوطنية الليبرية، طبقا لما يقضي به قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات. بيد أن رئيسة الجمهورية عيّنت منسقين للشروع في عملية التصفية هذه.

٤١ - وتم تغيير اسم دائرة الأمن الخاص إلى دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، طبقا لما يقضي به قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات.

٢ - زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمؤسسات ذات الأدوار المركزية في الحفاظ على الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية ومكتب شؤون الهجرة والتجنس ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل

٤٢ - تشاركت حكومة ليبيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا والبنك الدولي في إجراء استعراض للنققات العامة لقطاع الأمن فيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٢. وقد أعلنت نتائج هذا الاستعراض وعُرضت على كل من المستوى الفني والمستوى السياسي الرفيع في الجهات الحكومية المعنية.

٤٣ - وقد أولت الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ الأولوية لقطاعي الأمن الوطني وسيادة القانون، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير استعراض النفقات العامة لقطاع الأمن، حيث زاد المبلغ المخصص لهذين القطاعين إلى ٨١ مليون دولار، بعد أن كان ٦٨،١ مليون دولار في السنة المالية السابقة. والجزء الأكبر من الزيادة في مخصصات الميزانية لمكتب شؤون الهجرة والتجنس والشرطة الوطنية الليبرية يُعزى إلى الزيادات في البنود المخصصة لمشاريع البنية الأساسية وغيرها من المشاريع، لا إلى البنود المخصصة للتكاليف المتكررة.

٤٤ - ولوحظ في الاستعراض، بعين القلق، نقصان المبلغ المخصص في الميزانية للأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة من ١،٧ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١،٤٩٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. وذكُر أن هذا لا يبدو متسقاً مع التوصية الصادرة عن حلقة العمل المعنية بنقل المسؤوليات الأمنية المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٢، التي مؤداها أن تضاعف حكومة ليبيا عدد الأفراد المجندين الذين يدربون سنويا في الأكاديمية.

٣ - دعم إنشاء خمسة مراكز إقليمية ودعم إدامتها

٤٥ - إتمام تجهيز سندات ملكية الأراضي المتعلقة بالمراكز الإقليمية - أنجزت لجنة الأراضي إجراءات التدقيق والمسح، وتعكف حاليا على تجهيز سند الملكية للأرض الكائنة في هاربر. ويجري التخطيط لعملية مماثلة فيما يتعلق بالأرض الكائنة في زويدرو. ومن المتوقع إتمام إعداد سندي الملكية المتعلقين بهاتين المنطقتين بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وسيجري تجهيز سندي الملكية المتعلقين بمقاطعتي بومي وجراند باسا بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٤٦ - مزاولة مكتب الدعم العام لعمله في المراكز مُزوِّداً بوسائل محمّية تتيح للمواطنين تقديم الشكاوى - وفقا لما ذُكر في الفرع المتعلق بسيادة القانون، هناك مكتب للخدمات العامة يزاول عمله في مركز غبارنغا الإقليمي منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، ويجري حاليا إنشاء آليات لتقديم الشكاوى واستعمال خدمات الإحالة (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه).

٤٧ - نشر ٧٠ في المائة من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية وموظفي مكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب شؤون الهجرة والتجنُّس في المراكز، بنسبة تمثيل للمرأة قدرها ٢٠ في المائة - أُوفد من الشرطة الوطنية الليبيرية ٥٣ من ضباط وحدات دعم الشرطة إلى مركز غبارنغا الإقليمي. ويضم هذا العدد ضابطتين فقط (٤ في المائة)، وهو معدل يقل كثيرا عن نسبة العشرين في المائة المستهدفة لتمثيل الإناث. وتم تدريب ٤٠ من موظفي مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس، منهم ٣٠ في المائة من النساء، وسيكونون جاهزين للإيفاد إلى المركز بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهو الموعد المتوقع لإتمام تجهيز مكان إقامتهم. وهناك ٢٠ من موظفي مكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، منهم ٧ (٣٥ في المائة) من النساء، يتلقون حاليا تدريبا مدته ستة أشهر في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة الليبيرية، ومن المقرر إيفادهم في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤٨ - تنفيذ خطط القيادة والسيطرة الخاصة بالشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب شؤون الهجرة والتجنُّس - توجد لدى الشرطة الوطنية الليبيرية خطتها الرسمية المسماة "خطة القوة العاملة والتأسيس"، وهي تتضمن الهياكل الإقليمية. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت شرطة الأمم المتحدة تقدم الدعم إلى الشرطة الوطنية الليبيرية في الاضطلاع بعملية تحقُّق في سياق إجراء مزيد من المراجعة لخطة القوة العاملة والتأسيس. وتوجد قيد المراجعة أيضا عملية التأسيس الرسمي لمكتب شؤون الهجرة والتجنُّس. ويجري صوغ خطط القيادة والسيطرة المتعلقة بالشرطة وهذين المكتبين بوصفها جزءا لا يتجزأ من الإجراءات التشغيلية لمركز غبارنغا.

٤٩ - إنشاء آليات لقياس مدى فعالية المراكز - وفقا لإطار تم صوغه للرصد والتقييم فيما يتعلق بالمراكز، أُجريت دراسة استقصائية لتصورات الجمهور في عام ٢٠١٢ في منطقة مركز غبارنغا، بغية تحديد خطوط الأساس اللازمة لتقييم تطور تأثير المركز مع الزمن من حيث تيسير الوصول إلى العدالة وتحقيق أمن المواطنين. ويجري التخطيط حاليا لإجراء دراستين استقصائيتين مماثلتين من أجل تحديد خطوط الأساس فيما يتعلق بمركزي هاربر وزويدرو. وأُجريت أيضا دراسة استقصائية متصلة بذلك ولكن بشأن العنف الجنسي والجنساني، في مقاطعات مركز غبارنغا الإقليمي. وبغية كفالة استمرار الحوار مع المجتمع المدني بشأن عمل المركز الإقليمي وتأثيره، أنشأ مكتب التواصل مع الجمهور برنامجا للاتصال بمنظمات المجتمع المدني في المقاطعات التي يغطيها مركز غبارنغا الإقليمي.

٥٠ - إنشاء شبكات اتصال متكاملة لمكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب شؤون الهجرة والتجنُّس والشرطة الوطنية الليبيرية - تم تصميم شبكة

متكاملة للاتصالات. ويجري شراء المعدات اللازمة، ومن المقرر تركيبها في الفترة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تدخل هذه الشبكة حيز التشغيل في أيار/مايو ٢٠١٣.

٥١ - تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي من أجل دعم تقليل مركزية الخدمات داخل قطاعي العدالة والأمن - سيجري دمج عملية إضفاء اللامركزية على قطاعي العدالة والأمن في الخطة الوطنية الأوسع نطاقاً لتحقيق اللامركزية. وتتواصل وزارة العدل مع لجنة الحوكمة بشأن هذه المسألة.

التطورات الأخرى المتعلقة بالمراكز الإقليمية

٥٢ - يجري حالياً بصفة تجريبية في غبارنغا، مقاطعة بونغ (وسط ليبريا)، إنشاء أول مركز إقليمي للعدالة والأمن. ويغطي هذا المركز مقاطعات بونغ ولوفا ونيмба.

٥٣ - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالمسؤولية عن تنفيذ عنصر البنية الأساسية لمركز غبارنغا، بينما يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمسؤولية عن عنصر الخدمات. وقد تعرض كلا العنصرين لقدر كبير من التأخير، الأمر الذي يثير القلق لدى جميع الأوساط المعنية، وبخاصة الحكومة.

٥٤ - بيد أنه حدث تقدم ملموس مؤخرًا، حيث تم تسليم ستة مباني للحكومة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويجري تطبيق خطة صارمة لإنجاز المباني الثمانية المتبقية، بما فيها مباني الإقامة الخاصة بمكتب شؤون الهجرة والتجنُّس ووحدة دعم الشرطة والمبنى الإداري. وقد أُوصي بالنسبة إلى المراكز المقبلة بأن يكون تنفيذ الخدمات هو العنصر المحدد لتنفيذ البنية الأساسية وليس العكس.

٥٥ - ويوجد في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ اعتماد متوقع خصصته حكومة ليبريا لتغطية التكاليف المتكررة لمركز إقليمي ذي قدرة تشغيلية كاملة في غبارنغا. ومن المهم إتاحة المبالغ اللازمة لذلك في مواعيدها لكي لا تنشأ عقبات تحول دون التشغيل الفعال للمركز.

٤ - تعزيز عملية إصلاح مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس وفقاً لخطته الاستراتيجية مع إدامة التقدم في إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية

٥٦ - زيادة فرص التدريب المتاحة لمكتب شؤون الهجرة والتجنُّس والشرطة الوطنية الليبرية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٦٠ من موظفي مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس التدريب على أعمال الاستخبارات في أكاديمية التدريب، وتلقى ٣٠ موظفاً من

المعيّنين في مواقع الدخول الاستراتيجية في نطاق مقاطعة مونتسيرادو التدريب على اكتشاف غشّ الوثائق. وفي إطار تنمية الشراكات داخل المنطقة دون الإقليمية، قامت دائرة شؤون الهجرة في غانا بتدريب ١٥٠ من موظفي المكتب.

٥٧ - بدء الإصلاح الهيكلي لمكتب شؤون الهجرة والتجنّس والشرطة الوطنية الليبرية - عقد المكتب ندوة مُعتكفية بدعم من شرطة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وقام المشاركون فيها بصوغ عدد من السياسات والإجراءات ووافقت عليها وزارة العدل، ومنها دليل للمشتريات، ودليل للمهام، ومدونة لقواعد السلوك. وبدءاً من حزيران/يونيه ٢٠١٢، كلّف المكتب ٧٥ من موظفيه بالعمل بوصفهم جزءاً من فرقة العمل المشتركة المنشأة للعملية المسماة "عملية استعادة الأمل"، التي تُشرع فيها بغرض التصدي لأزمة الحدود الأيفورية. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت الدفعة الدراسية ٤٠ للشرطة الوطنية الليبرية، المؤلفة من ٩٧ رجلاً و ٤ نساء (٤ في المائة)، في الشهر الختامي لفترة تدرّيبها الأساسي في أكاديمية التدريب، وكانت الدفعة ٤١، المؤلفة من ١٠٢ من الرجال و ٤٥ من النساء (٤٤ في المائة)، تبدأ في تلقي عنصر التدريب الميداني. أما الدفعة ٤٢ فكانت جاهزة للتدريب ولكنها لم تبدأ ذلك بعد بسبب قيود الميزانية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، تخرجت الدفعة السادسة من ضباط وحدات دعم الشرطة، وهي تتألف من ١٠١ من الضباط. ويبلغ متوسط نسب النساء في هذه الدفوعات ١٤ في المائة. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بدأ ٨ من ضباط وحدات دعم الشرطة الذكور الانتظام في دورة للتدريب على أعمال الإدارة في المستويات الوسطى. وواصلت الشرطة الوطنية الليبرية تنمية قدرتها على التصدي لجرائم الاغتصاب والعنف الأسري عن طريق قسمها المختص بحماية المرأة والطفل، الذي يوجد به ١٨٠ ضابطاً يعملون في ٥٢ موقعا في جميع أنحاء ليبريا، وثلاثهم تقريبا من النساء.

٥ - تعزيز الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية على مؤسسات الأمن الوطني، وبخاصة تمكين مجلس الأمن الوطني ومجالس أمن المقاطعات وهيئات الرقابة المختصة في السلطة التشريعية

٥٨ - إجراء استعراض للآليات المدنية القائمة للمساءلة والرقابة على مؤسسات الأمن الوطني - يدعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام عملية استعراض الهياكل الإدارية والرقابية داخل السلطة القضائية والشرطة الوطنية الليبرية وأجهزة الادعاء. وقد صيغت الاختصاصات ذات الصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُعتمزم إجراء الاستعراض في آذار/مارس ٢٠١٣.

٥٩ - تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن آليات المساءلة والرقابة على مؤسسات الأمن الوطني - في آذار/مارس ٢٠١٢، أجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإدارة عمليات حفظ السلام تقييما لقدرة السلطة التشريعية على توفير الرقابة على قطاع الأمن. وخُلصت البعثة والإدارة في ذلك التقييم إلى أنه في حين أن اللجان التشريعية الحالية المختصة بالأمن (لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الدفاع والاستخبارات والأمن والمحاربين القداماء، ولجنة مجلس النواب لشؤون الدفاع الوطني، ولجنة مجلس النواب لشؤون الأمن الوطني) تتمتع بسلطات واسعة النطاق، فإن قدرتها على توفير الرقابة الفعالة مُعَوَّقة من جراء الافتقار إلى الموارد، ونقص الخبرة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وافتقار الإرادة السياسية. وأوصت البعثة والإدارة بإنشاء مجلس مدني لمعالجة الشكاوى بغية تعزيز الثقة بين المواطنين ووكالات قطاع الأمن.

٦٠ - تعيين نقاط اتصال لشؤون الحفارة المجتمعية في مقاطعات بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وميريلاند ونيمبا وريفري غي وسينوي - يتواصل عمل نقاط الاتصال لشؤون الحفارة المجتمعية في مقاطعات بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وميريلاند ونيمبا وريفري غي وسينوي منذ أن أُعيد إنشاؤها في أوائل عام ٢٠١١.

٦١ - وضع الخطة الاستراتيجية لوزارة الدفاع في صيغتها النهائية - وُضع مشروع استراتيجية للرد على الدفاع الوطني، وكان وقت إعداد هذا التقرير قيد عمليات التحقق من الصحة وإدخال التعديلات اللازمة. وأفيد بأن وزارة الدفاع تتوقع أن يكتمل إعداد الاستراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويُتوقع أيضا أن يتم تناول أسلوب التعاون بين الجيش والشرطة في قانون الشرطة الذي سيصدر قريبا.

٦٢ - إجراء استعراض للاستراتيجية الشاملة لتنفيذ آليات الرقابة المدنية - تضطلع السلطة التشريعية بتوفير الرقابة، وكذلك شعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، التي يتعاطم دورها في تعزيز الرقابة الداخلية على الشرطة. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت وزارة العدل قد شرعت مؤخرا في عملية إنشاء مجلس مدني لمعالجة الشكاوى، سيمكّن المدنيين من تقديم شكاواهم ضد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية إلى هيئة مستقلة. أما في المراكز، فإن مكاتب الخدمات العامة تتلقى الشكاوى لتُحيلها بعد ذلك إلى مجلس الشكاوى المركزي. وإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء نظام للمحاكم العسكرية للقوات المسلحة الليبرية، ويتواصل العمل بشأن هياكل الرقابة الداخلية في مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس.

- ٦ - مواصلة المشاركة في المبادرات التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- ٦٣ - مواصلة التعاضد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية - واصلت ليبريا المشاركة في عملية للتنسيق وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عن طريق وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية، التي يتمثل هدفها في محاربة ومنع الجرائم عبر الوطنية في المنطقة دون الإقليمية.
- ٦٤ - بذل الجهود من أجل تزويد وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية بكامل ملاكها من الموظفين - أنشئت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في عام ٢٠١١ وكان يعمل بها وقت إعداد هذا التقرير ٣٠ موظفا. ويُتوقع أن يكتمل ملاك الوحدة بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣.
- ٦٥ - إحراز تقدم صوب إنشاء اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة - صدر قانون إنشاء اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ ونُشر في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وهذا القانون يحقق امتثال ليبريا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٦ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي وقّعت عليها ليبريا. وفي حين أن اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة كانت موجودة منذ فترة على أساس مخصص، فإن الإنشاء الرسمي للجنة بموجب هذا القانون يرفع مكانتها ويقوّي ولايتها ويؤمل بالتالي أن يعزز قدرتها. وستتولى اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة صوغ اللوائح الحاكمة لاستيراد الأسلحة الصغيرة وتصديرها وصنعها وملكيّتها وتسجيلها وبيعها. وتحقيقا لذلك، يلزم أن تنسق اللجنة مع الشرطة الوطنية الليبرية فيما يتعلق بتطبيق نظام لتسجيل الأسلحة النارية ووسمها. ويُتوقع من الشرطة بدورها أن تقدم تقارير فصلية إلى اللجنة بشأن تسجيل الأسلحة النارية والذخيرة وترخيصها.
- ٦٦ - استمرار السلطة التشريعية في التداول بشأن قانون مراقبة الأسلحة النارية - بعد أن صدر القانون المنشئ للجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة، يُتوقع أن تُولى الأولوية لمشروع التشريع المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية. وريثما يتم ذلك، تصدت رئيسة الجمهورية للفحوة التشريعية القائمة بصدد مراقبة الأسلحة النارية، فوقّعت الأمر التنفيذي رقم ٣٤، الذي مدّد الحظر الكلي للاستخدام المدني للأسلحة النارية وذخيرتها (باستثناء أغراض الصيد) إلى ما بعد ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

التوصيات ذات الأولوية لفترة الإبلاغ التالية والأهداف الجديدة

٦٧ - لا يوصى بإجراء أي تغييرات جوهرية للالتزامات المتعلقة بدعم إصلاح قطاع الأمن لفترة الإبلاغ التالية. وترد أدناه تغييرات طفيفة مقترحة لصيغة الالتزامات. وقد استُقيت الأهداف كما هي حيثما وُجدت وأما ما زالت مناسبة أو لم تتحقق، وستُضاف أهداف جديدة لتعكس ما جدّد من تغييرات في قطاع الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض. وللإطلاع على التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بدعم إصلاح قطاع الأمن، والمقرر تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣، انظر المرفق الثاني.

جيم - تعزيز المصالحة الوطنية

١ - زيادة عقد الحوارات الشاملة للجميع بشأن المصالحة الوطنية، بما في ذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمسائل المتعلقة بالأراضي

٦٨ - تقديم تقارير الحكومة في المواعيد المقررة وفقاً لقانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة - طبقاً لقانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة (البند العاشر، المادة ٤٨)، هناك التزام على رئيس الجمهورية بتقديم تقارير فصلية عن تنفيذ التوصيات الموجهة من تلك اللجنة إلى السلطة التشريعية الوطنية. ولم تتلقَّ السلطة التشريعية أي تقارير من هذا القبيل خلال الفترة قيد الاستعراض. وآخر ما ورد من هذه التقارير هو التقرير الثالث الذي سلّم في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويُؤمل أن يساعد إنجاز خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة الوطنية على تعزيز التقدم بشأن تنفيذ توصيات اللجنة.

٦٩ - إتمام صوغ استراتيجية لتحقيق المصالحة الوطنية وتنفيذ هذه الاستراتيجية - أفاد التقرير السابق بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بأن التقدم المحرز بشأن المصالحة الوطنية لا يساير التقدم المحرز بشأن تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن (انظر PBC/6/LBR/1، الفقرة ٨). واقترح من ثمّ أن توضع استراتيجية وطنية لتحقيق المصالحة الوطنية. وفيما بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٢، عمدت المؤسسات الرئيسية التي تضطلع بولاية رسمية بشأن العمل على تحقيق المصالحة^(١) إلى العمل معاً على وضع خريطة طريق استراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد

(١) وزارة الشؤون الداخلية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ولجنة الحوكمة، ومبادرة المصالحة الليبرية التي يقودها ليماه غبوي الحاصل على جائزة نوبل، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ووزارة الشباب والرياضة، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة الشريكة. وقُدّم الدعم التقني من مكتب الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام في نيويورك.

الوطني. وتحدد خريطة الطريق المجالات ذات الأولوية باثني عشر مجالاً مستمدة من الأطر الوطنية القائمة للمصالحة الوطنية، بما في ذلك لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والرؤية الوطنية المسماة “النهضة الليبرية إلى عام ٢٠٣٠”. وتم أيضاً مواصلة خريطة الطريق مع الاستراتيجية الليبرية المتوسطة الأجل للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي (خطة التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧).

٧٠ - عقد حوار شامل للجميع بشأن المصالحة الوطنية - يُتوقع بدء عملية للتشاور العام بشأن خريطة الطريق بعقد اجتماعات مع الجهات المعنية في مونروفيا، تضم الأحزاب السياسية، واللجان الدائمة المختصة في السلطة التشريعية، والمجتمع المدني، والأوساط القانونية، وطلبة الجامعات. وقد نظم عدد من منظمات المجتمع المدني مشاورات في إطار الشبكات التي تربط بينها بغية تقديم مدخلات في خطة الطريق. ونظمت وزارة الشؤون الداخلية برنامجاً وطنياً للتشاور/التحقق من الصلاحية، ستُوفد بواسطته أفرقة إلى كل مقاطعة من المقاطعات للتواصل مع المواطنين حول مضمون خريطة الطريق، بغية كفاءة استيعابها لما لديهم من أولويات بشأن المصالحة، وحشد تأييد الجمهور لتنفيذها.

٢ - إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لكي تنجز اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولايتها

٧١ - إيضاح ولاية اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة - في حين أنه لم يُتخذ أي إجراء مباشر بشأن هذا الهدف خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني تهدف إلى المساعدة على إيضاح دور اللجنة الوطنية المستقلة في تنفيذ ولايتها وأنشطتها البرنامجية.

٧٢ - تنفيذ خطة عمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان - استوعبت خطة عمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١١ عدداً من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية، من أهمها بناء القدرة الداخلية، والعمل على تنفيذ خطة المصالحة الوطنية طبقاً لتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وتقصي ومراجعة مدى امتثال ليبريا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوطيد ثقافة احترام حقوق الإنسان في المجتمع الليبري. بيد أن اللجنة الوطنية المستقلة لا تزال تواجه بعض التحديات، بما في ذلك ما تعانيه من قيود الموارد من جراء الافتقار إلى التمويل والحاجة الماسة إلى تقوية القدرات البشرية للجنة. وخلال جولتين على المستوى الوطني قام بهما أعضاء اللجنة في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٢، أجرى الأعضاء مشاورات على مستوى المناطق في أنحاء مقاطعات ليبريا الخمس عشرة بغية إنشاء لجان محلية للاعتراف والمغفرة (Palava Hut) وتوعية الجمهور بالمسائل الرئيسية للحقوق

المدنية وحقوق الإنسان. بموجب الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان^(٢). وقد أفادت المعلومات المستمدة من المشاورات أيضا في عملية صوغ وثيقة مشاريع لبرنامج الاعتراف والمغفرة. وقررت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بوصفها إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في وضع خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، أن ترجى مؤقتا أنشطتها المتصلة ببرنامج الاعتراف والمغفرة بغية تهيئة سبل التعاضد الملائمة مع المبادرات التكميلية للمصالحة التي تشملها خريطة الطريق.

٣ - استطلاع إمكانية إيجاد مبادرة وطنية تجريبية للخدمة الشبابية

٧٣ - تنفيذ البرنامج الوطني للخدمة الشبابية من أجل تحقيق السلام والتنمية - جرت تجربة هذا البرنامج خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وهو قيد التنفيذ حاليا في ١١ مقاطعة من مقاطعات ليريا الخمس عشرة. وقد أسس البرنامج على البرنامج الوطني للخدمة الطوعية الشبابية الذي كان موجودا سابقا لتشجيع الشباب على المشاركة في بناء السلام ومعالجة المسائل المتعلقة ببطالة الشباب وشعورهم بالإحباط، وأصبح مستوعبا لهذا البرنامج السابق. ويهدف البرنامج أيضا إلى إعداد الشباب للعمل في كلا القطاعين العام والخاص. ويتوخى البرنامج تمكين ١٥٩ متطوعا وطنيا و ٥٠٠ من الشباب المعرضين للخطر أو المحرومين، وذلك عن طريق التدريب على المهارات والتوظيف في القطاع الزراعي.

التوصيات ذات الأولوية لفترة الإبلاغ التالية والأهداف الجديدة

٧٤ - إن ما يتجلى من الشعور الزائد بالحاجة الملحة إلى المصالحة الوطنية يقتضي إجراء تنقيح جوهري لالتزامات الحكومة بشأن المصالحة الوطنية في إطار بيان الالتزامات المتبادلة، كي تعكس هذه الالتزامات ما أحرز من تقدم وتحافظ على ما تحقق من زخم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٥ - ويوصى باعتماد التزام جديد مؤداه الاستمسك بالإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، التي يُرجى أن تقود قُدمًا عملية المصالحة في ليريا.

(٢) يشكل هذا إحدى التوصيات الرئيسية للجنة تفصي الحقائق والمصالحة. وآلية الاعتراف والمغفرة (Palava Hut) هي آلية تقليدية توفر محفلا لجبر المظالم المتبقية من الحرب الأهلية وتمهئ الفرصة لإصلاح وترميم العلاقات الحطمة على المستويين المجتمعي والوطني. ويُقصد بالبرنامج أن يتيح لجميع المواطنين الفرصة، لا للمشاركة في عملية المصالحة فحسب، بل وهذا هو الأهم، لامتلاك زمام هذه العملية.

٧٦ - وتضطلع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بالمسؤولية عن عدد من الأولويات الحاسمة ذات الصلة بالمصالحة وبناء السلام. وهناك أهداف أكثر تحديدا مقترحة للجنة الوطنية المستقلة لفترة الإبلاغ المقبلة من أجل كفالة إسهام هذه المؤسسة البالغة الأهمية إسهاما فعالا في تحقيق المصالحة في ليبيريا.

٧٧ - وهناك أهداف جديدة مقترحة أيضا لتوجيه الأعمال القيّمة للبرنامج الوطني للخدمة الشبابية من أجل تحقيق السلام والتنمية.

٧٨ - وبالنظر إلى استمرار أهمية معالجة المنازعات المتصلة بالأراضي بالنسبة إلى المصالحة الوطنية، يُوصى بأن تُنقل الأهداف المصوغة سابقا من أجل لجنة الأراضي والمدرجة في إطار عنصر سيادة القانون في بيان الالتزامات المتبادلة لتصبح التزاما في إطار عنصر المصالحة الوطنية. وسيحلّ هذا الالتزام المنفصل محل الإشارة الموجودة حاليا إلى مسائل الأراضي والمشمولة في الالتزام المتعلق بالحوار الشامل للجميع.

٧٩ - ويُشار في ختام ذلك إلى أن حكومة ليبيريا اتخذت خلال الفترة قيد الاستعراض خطوات ملموسة لمواصلة تحقيق اللامركزية والإصلاح الدستوري، مما أوجد فرصا بالغة الأهمية للتغلب على مواطن الخلل والجور الهيكلية الراسخة تاريخيا التي لا تزال تعرّض للخطر استقرار ليبيريا. وقد أعلنت السياسة الوطنية بشأن تحقيق اللامركزية والحوكمة المحلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وكلفت وزارة الشؤون الداخلية بتنفيذها على مدار ١٠ سنوات.

٨٠ - وسيقتضي التنفيذ التام للسياسة الوطنية بشأن تحقيق اللامركزية والحوكمة المحلية إجراء تعديلات محددة للدستور. وبناء على ذلك، عيّنت رئيسة الجمهورية في آب/أغسطس ٢٠١٢ لجنة لمراجعة الدستور مؤلفة من خمسة أعضاء كي "تقود عملية مؤداها وضع تعديلات دستورية مناسبة". وحيث أن أي تعديلات دستورية يتعيّن أن يكون إقرارها عن طريق الاستفتاء، فينبغي الاضطلاع بعملية واسعة النطاق للتثقيف المدني والحوار تكفل للجمهور ما يلزم من الاستنارة والقدرة على المشاركة المحدية في عملية الإصلاح الدستوري.

٨١ - وللاطلاع على التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بالمصالحة الوطنية، المقرر تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣، انظر المرفق الثالث.

٨٢ - العمليات الأخرى ذات الصلة والمستمرة:

(أ) الرؤية الوطنية المعنونة "النهضة الليبرية إلى عام ٢٠٣٠" - وقت إعداد هذا التقرير، كانت الحكومة بصدد إتمام صوغ إطار السياسات المتعلقة بالرؤية الوطنية المعنونة "النهضة الليبرية إلى عام ٢٠٣٠". وشملت العملية التي أفضت إلى صوغ هذه الرؤية الوطنية

عقد أكثر من خمس مشاورات إقليمية و ١٥٦ مشاورة على مستوى المناطق في ليبيريا، بالإضافة إلى عقد مشاورات في بلدان المهجر، بما فيها غانا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ب) الاستراتيجية الليبرية المتوسطة الأجل للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي - (خطة التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧) - تعتمد هذه الاستراتيجية على المكاسب المحققة من استراتيجية الحد من الفقر، وتركز على ما يلي: ١' الاستثمار في البنية الأساسية، بما في ذلك القدرة الكهربائية/الطاقة والطرق؛ و ٢' الاستثمار في البشر، بما في ذلك تنمية مهارات الشباب وتشغيلهم، وتحقيق المصالحة بين الناس، وتحسين الصحة، وتطوير التعليم وتنمية القوة العاملة، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي؛ و ٣' الاستثمار في المؤسسات، بما في ذلك في قطاع الأمن وفي القطاعين الخاص والعام؛

(ج) الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة - ليبيريا هي أحد البلدان الستة التي استُهلّت بها تجربة تنفيذ الخطة الجديدة، والبلدان الشريكان لها هما السويد والولايات المتحدة الأمريكية. ويوجد قيد الإعداد حاليا تقييم لدرجة المشاشة بوصفه جزءا من العملية التحريية. وقد أنشئت على أساس تمثيلي فرقة عمل للاضطلاع بعملية التقييم، تضم أطرافا فاعلة من الدول وغير الدول. وقد صيغ مشروع لتقرير التقييم استُقي محتواه من عمليات التخطيط الوطني التشاورية والتشاركية العديدة (تقييم استراتيجية الحد من الفقر، والرؤية الوطنية، وخطة التحول، وما إلى ذلك). ويجري حاليا استكمال نطاق تقييم المشاشة بهدف تحديد درجة المشاشة فيما يتعلق بالأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدولة. وعلاوة على ذلك، يجري أيضا إعداد قائمة للمؤشرات القطرية لرصد تنفيذ هذه الأهداف.

رابعا - التزامات لجنة بناء السلام

٨٣ - يعرض الفرع التالي المجالات الرئيسية التي تُبرز التقدم المحرز في إنجاز التزامات لجنة بناء السلام.

١ - تعبئة الموارد اللازمة لإنجاز أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة وبرنامج بناء السلام في ليبيريا، مع الدعوة إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها على نحو منسق تنسيقا فعالا؛ وضرورة أن يكون ذلك بالتنسيق مع المسؤولين الليبريين

٨٤ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام رؤساء لجنة بناء السلام، مع الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، بزيارة مصرف التنمية الأفريقي بهدف استطلاع مجالات التعاون

الممكنة في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وقام رئيس التشكيلة المعنية بليبريا بزيارة للمتابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٨٥ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قام رؤساء اللجنة بزيارة مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة بهدف تعميق الشراكة بين اللجنة والبنك الدولي. ويشترك صندوق بناء الدولة وبناء السلام التابع للبنك الدولي في الاضطلاع بمبادرات في ليبريا ترمي إلى تعزيز قدرة قطاع الأمن في سياق العملية الانتقالية التدريجية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٨٦ - ويواصل صندوق بناء السلام العمل على نحو وثيق مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي لاستطلاع مجالات التعاضد الممكنة فيما بين هذه المؤسسات في ليبريا.

٢ - توسيع قاعدة الجهات المانحة لليبريا والتشجيع على المشاركة الواسعة من جانب الشركاء في جميع المخافل الدولية التي يمكن فيها حشد الدعم لليبريا؛ وضرورة أن يجري ذلك بالتنسيق مع المسؤولين الليبريين

٨٧ - لم يتحقق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير صوغ استراتيجية لتعبئة الموارد ولا رسم خطة العمل المتعلقة بها. بيد أنه تم وضع مشروع لهذه الاستراتيجية، وتقوم التشكيلة القطرية المعنية بليبريا في إطار لجنة بناء السلام حاليا بتنفيذ عناصر معينة من هذا المشروع. ويتمثل الهدف الرئيسي لمشروع الاستراتيجية في الوصول بقدرة اللجنة على تعبئة الموارد إلى أقصى مدى ممكن، وكذلك قدرتها على دعم الحكومة الليبرية فيما تبذله من جهود لتعبئة الموارد، وذلك عن طريق دعم آليات التنسيق الليبرية، مثل خطة العمل المتعلقة بالعدالة والأمن والصندوق الاستئماني للعدالة والأمن، وبذل جهود منسقة لدعم تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وستعمل اللجنة أيضا على تعزيز استثمار صندوق بناء السلام، واجتذاب المزيد من الجهات المانحة، وتشجيع الشركاء الحاليين على مضاعفة جهودهم.

٣ - اجتذاب الاهتمام المطرد من جانب المجتمع الدولي واتخاذ التدابير للدعوة في إطاره إلى دعم عملية بناء السلام، عن طريق تسليط الضوء على ما تحرزه جهود بناء السلام في البلد من تقدم وما تواجهه من تحديات ومخاطر وما تتيحه من فرص

٨٨ - في حزيران/يونيه ٢٠١٢، شرعت لجنة بناء السلام، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إجراء مناقشات مع وزير العدل استهدفت استطلاع السبل التي يمكن بها للجنة ولغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة القيام على نحو أفضل بدعم تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالعدالة والأمن. وفي سياق بيان الالتزامات المتبادلة، عُقد حوار بين اللجنة

وزير المالية والعدل في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اجتمعت اللجنة بوزير الشؤون الداخلية لمناقشة الوضع الراهن والخطوات التالية في مجال تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

٨٩ - واستمرت اللجنة في التواصل مع منظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، عقد مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ اجتماعاً مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والمراكز الفكرية العاملة في مجال بناء السلام في ليبيريا ورئيس التشكيلة المعنية بليبيريا. وأتاح هذا الاجتماع الفرصة كي يعرض الرئيس انطباعاته إثر زيارة قام بها مؤخراً للبلد، ولكي تعرض منظمات المجتمع المدني وجهات نظرها بشأن ما جدّ من تطورات في نطاق التشكيلة المعنية بليبيريا وبشأن بناء السلام في ليبيريا عموماً. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس التشكيلة المعنية بليبيريا ومكتب كويكر لدى الأمم المتحدة في نيويورك بتيسير عقد اجتماع لوزير الشؤون الداخلية ومنظمات المجتمع المدني.

٤ - العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من مبادرات هذه الأطراف في بناء سلام دائم في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية

٩٠ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يُضطلع بأي متابعة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بيد أن رئيس التشكيلة المعنية بليبيريا قام بزيارة للجماعة الاقتصادية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وستدرج نتائج تلك الزيارة في التقرير المرحلي الثالث بشأن بيان الالتزامات المتبادلة.

٥ - إسداء المشورة لحكومة ليبيريا والشعب الليبيري بشأن الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة من الحالات المماثلة، وبخاصة فيما يتعلق بجيازة الأراضي وحقوق ملكية الأراضي، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والتشريعية، والمصالحة، لتكون هذه المشورة بمثابة صوت موضوعي، ولتوفر، حسب الاقتضاء، التأثير السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة في مسارها الصحيح

٩١ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دأبت لجنة بناء السلام، في حواراتها مع حكومة ليبيريا وغيرها من الجهات المعنية، على التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية منسقة وشاملة للجميع بشأن المصالحة الوطنية. وفي اجتماع غير رسمي للتشكيلة المعنية بليبيريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعربت الحكومة عن امتنانها لدأب اللجنة على الدعوة إلى اتباع نهج منسق بصدد المصالحة الوطنية. وبناء على ذلك، ستواصل اللجنة ومنظومة

الأمم المتحدة بوجه عام تعزيز تنسيق جهودهما المبذولة لدعم تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

٦ - الإسهام في المداولات المتعلقة بليبريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام من أجل كفالة انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى حكومة ليبريا

٩٢ - في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة وحوارا تفاعليا غير رسمي بشأن لجنة بناء السلام. ودُعي مجلس الأمن إلى أن يبين بمزيد من الوضوح نوع المشورة التي يطلب من اللجنة تقديمها في مداولات المجلس وفي تحديد ولايات البعثات.

٩٣ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كارين لاندغرين، بعرض التقرير المحلي الرابع والعشرين للأمين العام بشأن البعثة (S/2012/641). وعقب العرض الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام، قدم رئيس التشكيلة المعنية بليبريا، استافان تيلاندر، إفادة لمجلس الأمن عما يلي: (أ) ما تبذله اللجنة من جهود لدفع جدول الأعمال السياسي قُداً بشأن مسائل من قبيل المصالحة الوطنية والإصلاح الانتخابي وإصلاح قطاع الأمن؛ و (ب) الدعم المقدم من اللجنة إلى البعثة وإلى حكومة ليبريا استعداداً للعملية الانتقالية للبعثة؛ و (ج) الدعم المقدم من اللجنة في مجال بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية.

٧ - الإسهام، فردياً وجماعياً، في دعم ليبريا فيما تبذله من جهود لبناء السلام، عن طريق التعاون على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وتشجيع التنسيق الفعال فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد القطري وصعيدي المقرر والعواصم ذات الصلة

٩٤ - بناء على طلب رئيسة جمهورية ليبريا، بعد اجتماعها مع رئيس التشكيلة المعنية بليبريا في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، تولت اللجنة تيسير المشاورات بشأن كيفية تعزيز وتنسيق الدعم التدريبي للشرطة الوطنية الليبرية. ونتج عن ذلك تفاهم مؤداه أن التركيز ينبغي أن يستمر على تملك الحكومة لزمّام الأمور، مع الاستفادة من إنجازات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والدور الشامل الذي تضطلع به. وفي الوقت نفسه، يلزم لكفالة سلاسة عملية الانتقال تعيين طرائق محددة لتوثيق التعاون في هذا المجال بين البعثة وشركاء المعونة الثنائية وفريق الأمم المتحدة القطري. ومن المهم في هذا السياق تحديد مؤشرات مرجعية لضمان الجودة في إنجاز الخدمات الشّرطية مع زيادة عدد أفراد الشرطة.

٩٥ - وستواصل اللجنة تشجيع الشركاء على الإقدام على المشاركة وزيادة الدعم وتعزيز التنسيق.

٨ - رصد أنشطة إعداد وتنفيذ برنامج بناء السلام في ليبيريا بغية كفاءة المعالجة الفعالة لأولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة

٩٦ - قام السيد استافان تيلاندر، منذ تعيينه رئيساً للتشكيلة المعنية بليبيريا، بزيارة ليبيريا مرتين، وذلك في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٢. ويرد بيان النتائج الرئيسية لهاتين الزيارتين في تقاريره التي تتضمن سلسلة من التوصيات للتشكيلة المعنية بليبيريا.

٩٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ عناصر معينة من برنامج بناء السلام في ليبيريا، ولا سيما إنشاء المركز الإقليمي الأول للعدالة والأمن في غبارنغا، أبدت لجنة بناء السلام قلقاً بالغاً إزاء ما يعترى هذا التنفيذ من تأخيرات مستمرة. وفي هذا الصدد، شدّد رئيس التشكيلة المعنية بليبيريا على مسؤولية منظومة الأمم المتحدة عن كفاءة التنفيذ في المواعيد المحددة وعلى أهمية استخلاص الدروس المستفادة تفادياً لحدوث تأخيرات مستقبلاً.

٩٨ - وقد حدث تكثيف للجهود الثنائية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفيما يلي بعض الأمثلة لهذه الجهود المعززة:

(أ) في سياق أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة، قدمت اليابان الدعم للأنشطة التثقيفية المتصلة بمكافحة العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة، وكذلك مشروع يرمي إلى استرداد الأسلحة الصغيرة وإصلاح مرافق مراكز الشرطة الكائنة في وسط مونروفيا؛

(ب) أسهمت ألمانيا في هذا المجال بطريقتين: عن طريق مشروع بشأن تعزيز سيادة القانون والعدالة في غرب أفريقيا، يركز أيضاً على تعزيز سيادة القانون في ليبيريا؛ وعن طريق مشروع بالتعاون بشأن البنية الأساسية لليبيريا في مجال النقل. وتسهم هذه الجهود في بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في الوزارات، وفي تدعيم أسس النظم التشريعية السليمة والشفافة للمشتريات، ومن ثمّ في تعزيز سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المساهمات الثنائية المقدمة من ألمانيا في إنجاز أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة، زيارات قام بها مؤخراً الوزير الاتحادي للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١١، ولجنتان برلمانيتان إحداهما معنية بالتنمية والأخرى بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢؛

(ج) تطوعت السويد والولايات المتحدة لدعم مشاركة ليبيريا في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول المهشمة، بالاشتراك مع جهات معنية أخرى وطنية ودولية.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت السويد دعم الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الحوار الإنساني، الذي يركز جهوده على تحقيق المصالحة، إلى جانب مؤسسات أخرى. وأفيد بأن السويد اعترمت التبرع بمبلغ قدره ٢٠ مليون كرونا للصندوق الاستئماني للعدالة والأمن في أواخر عام ٢٠١٢. وهذا التبرع ذو أهمية محورية بالنظر إلى أنه ليس مخصص الغرض.

التوصيات ذات الأولوية لفترة الإبلاغ التالية والأهداف الجديدة

٩٩ - لا يُوصى بإجراء أي تغييرات جوهرية للالتزامات لجنة بناء السلام لفترة الإبلاغ المقبلة. وللإطلاع على التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بالتزامات لجنة بناء السلام، المقرر تنفيذها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، انظر المرفق الرابع.

خامسا - الاستعراض

١٠٠ - يُقترح إجراء استعراض سنوي لبيان الالتزامات المتبادلة. بيد أنه يُقترح أن يغطي الاستعراض التالي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان يجري بصفة مستمرة استعراض التقدم المحرز، بواسطة تقارير البعثة أساسا. ومن المتوقع أن تستمر مزاولة هذا الأمر في فترة الإبلاغ المقبلة على نفس هذا المستوى. ومن المتوقع أيضا أن يشهد عام ٢٠١٣ حوارا أكثر منهجية، بجملة طرق منها الزيارات والاجتماعات المنتظمة، وكذلك التخاطب بواسطة وسائل التداول بالفيديو.

١٠١ - وقد أُدججت جميع التغييرات المقترحة في وثيقة ختامية كي تعتمدها اللجنة التوجيهية المشتركة والتشكيلة المعنية بليريا في إطار لجنة بناء السلام. وستحلّ تلك الوثيقة محل الوثيقة التي تتضمن نتائج الاستعراض الأول لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليريا.

التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، المقرر تنفيذها بمحلول آب/أغسطس ٢٠١٣

الأهداف المقترحة	التزامات الحكومة
<ul style="list-style-type: none"> • إحراز تقدم صوب تحقيق النتائج/الناتج المشمولة في استراتيجية لجنة إصلاح القوانين • زيادة الاعتماد المخصص في الميزانية للجنة إصلاح القوانين • اعتماد سياسة وطنية لإصلاح القوانين • عقد مؤتمر قضائي وطني • تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع العدالة تتوافق مع نتائج استعراض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والبنك الدولي لنفقات العدالة والأمن • إحداث انخفاض في عدد حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة • تمديد برنامج انعقاد الدوائر القضائية في السجون ليشمل جميع المحاكم الجزئية في مونتسيرادو، وكذلك العواصم الثلاث لمقاطعات بونغ ونيمبا ولوفا • زيادة عدد موظفي العدالة المدربين • زيادة عدد الحالات التي يتولاها النظام التجريبي لمراقبة السلوك • توزيع الخريجين الجدد من القضاة الجزئيين المساعدين • زيادة استخدام وتوزيع المدعين العامين ومحامي الدفاع المخائي على المراكز • توزيع القضاة على نحو يراعي عدد القضايا المدرجة في قوائم المحاكم • توافر الخدمات القانونية في مركز غبارنغا الإقليمي وفي المراكز الأخرى • قيام لجنة المؤتمر الوطني بصوغ السياسة المتعلقة بقطاعي القضاء غير الرسمي والرسمي • تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ بشأن القضاء غير الرسمي والرسمي • إجراء حوارات تشاورية إقليمية من أجل توصيل تقرير المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ إلى الشعب • تنفيذ مشاريع تجريبية لحفظ السجلات وإدارة القضايا في مركز غبارنغا الإقليمي، وتمديد تطبيقها إلى المركزين الإقليميين في هاربر وزويدرو وفقا لتطور عمليات تشييدهما وبدء تشغيلهما 	<ol style="list-style-type: none"> ١ - إيلاء الأولوية لتوفير الإرادة السياسية اللازمة لتيسير عمل لجنة إصلاح القوانين من أجل تمكينها من تنفيذ ولايتها على نحو أفضل ٢ - كفاءة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع العدالة ٣ - اتخاذ إجراءات فورية لخفض المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة ٤ - تعزيز إدارة الموارد البشرية لكفالة تزويد المقاطعات بموظفين من قطاع العدالة تلقوا التدريب المناسب ولديهم فهم دقيق للقانون، بما يتواءم مع نشر الشرطة الوطنية الليبيرية ٥ - هئية مجال للحوار العام بشأن مسائل سيادة القانون ٦ - إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة القضايا وتتبع مسارها مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز العلاقات المهنية فيما بين جميع عناصر منظومة العدالة، بما فيها الشرطة الوطنية الليبيرية

الأهداف المقترحة	التزامات الحكومة
<ul style="list-style-type: none"> • مزاولة مكتب الخدمات العامة لعمله على الوجه الفعال في مركز غبارنغا الإقليمي وإنشاء مكاتب مماثلة في المراكز الأخرى وفقا لتطور عمليات تشييدها وبدء تشغيلها • اضطلاع مؤسسات قطاعي العدالة والأمن باستعراض آليات المساءلة والرقابة، وتنفيذ التوصيات • إنشاء هيئة مدنية مستقلة للرقابة على مسؤولي العدالة بعد إجراء مشاورات مع الجمهور بشأن ولاية هذه الهيئة • إتمام استعراض رسوم المحاكم والغرامات وإجراء التعديلات اللازمة للتدابير والممارسات ذات الصلة • إتمام استعراض خطة الكفالات • انعقاد اجتماعات اللجنة التشريعية المعنية بالشؤون القضائية بصفة منتظمة • قيام فرقة العمل المعنية بغير المحامين أو هيئة مناسبة أخرى بصوغ سياسة لإنشاء برنامج ليبري بشأن مساعدي المحامين 	<p>٧ - إنشاء آليات فعالة للرقابة فيما يتعلق بمنظومة العدالة توفر ضمانات لاستقلال القضاء وللمساءلة العامة</p>

التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بدعم إصلاح قطاع الأمن، المقرر تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
١ - الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات	<ul style="list-style-type: none"> • اجتماع مجلس الأمن الوطني بصفة منتظمة • مزاولة مجالس أمن المقاطعات لأعمالها في مقاطعات بونغ وغراند غيده وغراند كرو ولوفا وميريلاند ونيمبا وريفري غي وسينوي • تفعيل مجلس لأمن المناطق في مركز غبارنغا الإقليمي • تحقيق تمثيل المرأة ومشاركتها الفعلية في كل مستوى من مستويات تقرير السياسات الأمنية • إعداد قانون الشرطة وتقديمه إلى السلطة التشريعية لإصداره • بدء إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، وفقا للتوصيات الناتجة عن التقييم الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة للقانون المتعلق بوكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات • إعداد قانون لمكافحة المخدرات • صوغ استراتيجية وطنية بشأن المخدرات • تصفية المكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني • إشراك الجمهور في الحوار المتعلق بإصلاح قطاع الأمن
٢ - كفاءة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع الأمن	<ul style="list-style-type: none"> • تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية للقوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية والأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة ومكتب شؤون الهجرة والتجنس ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، وفقا لنتائج استعراض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والبنك الدولي لنفقات العدالة والأمن
٣ - دعم إنشاء خمسة مراكز إقليمية ودعم إدامتها	<ul style="list-style-type: none"> • إتمام تجهيز سندات ملكية الأراضي المتعلقة بالمراكز الإقليمية

التزامات الحكومة

الأهداف المقترحة

- بدء أعمال إنشاء المركزين الثاني والثالث في هاربر وزويدرو (التواصل الأولي مع السكان المحليين وتصميم البنية الأساسية بناء على الاحتياجات الخدمية)
 - مزاوله مكاتب الدعم العام لعمالها في المراكز مُزوَّدة بوسائل محميّة تتيح للمواطنين تقديم الشكاوى
 - نشر أعداد كافية من الموظفين في المراكز، مع تحقيق نسبة تمثيل للمرأة قدرها ٢٠ في المائة
 - تنفيذ خطط القيادة والسيطرة الخاصة بالشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب شؤون الهجرة والتجنُّس
 - الاضطلاع بالرصد والتقييم بغرض قياس مدى فعالية المراكز
 - إنشاء شبكات اتصال متكاملة لمكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب شؤون الهجرة والتجنُّس والشرطة الوطنية الليبيرية
 - تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي من أجل تدعيم اللامركزية داخل قطاعي العدالة والأمن
 - الاستفادة بالدروس المستخلصة من تجربة مركز غبارنغا لدى إنشاء مركزي زويدرو وميريلاند
 - زيادة الفرص التدريبية المتاحة لمكتب شؤون الهجرة والتجنُّس والشرطة الوطنية الليبيرية (بما في ذلك فرص التدريب المتخصص)
 - مواصلة إصلاح مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس وإعادة هيكليته
 - التعزيز النوعي والكمي لأفراد الشرطة الوطنية الليبيرية، على ضوء ما يُكتشف من ثغرات لدى التخطيط للعملية الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
 - تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا/إدارة عمليات حفظ السلام بشأن الرقابة على قطاع الأمن
 - إنشاء مجلس مدني لمعالجة الشكاوى وبدء عمله بصفة تجريبية
- ٤ - تعزيز عملية إصلاح مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس وفقا لخطته الاستراتيجية مع إدامة التقدم في إصلاح الشرطة الوطنية الليبيرية
- ٥ - تعزيز الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية على مؤسسات الأمن الوطني، وبخاصة تمكين مجلس الأمن الوطني ومجالس أمن المقاطعات وهيئات الرقابة المختصة في السلطة التشريعية

الأهداف المقترحة	التزامات الحكومة
<ul style="list-style-type: none"> • استمرار عمل نقاط الاتصال لشؤون الخفارة المجتمعية على الوجه الفعال في مقاطعات بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وميريلاند ونيمبا وريفير غي وسينوي • وضع استراتيجية الدفاع الوطني في صيغتها النهائية • تعزيز الرقابة المدنية على الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب شؤون الهجرة والتجنس ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل والقوات المسلحة الليبرية • مواصلة التعاضد مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية • اكتمال ملاك موظفي وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية • تداول السلطة التشريعية بشأن قانون مراقبة الأسلحة النارية • قيام اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة والشرطة الوطنية الليبرية بالتنسيق بشأن تطبيق نظام لتسجيل الأسلحة النارية ووسمها 	<p>٦ - مواصلة المشاركة في المبادرات التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا</p>

المرفق الثالث

التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بتعزيز المصالحة الوطنية، المقرر تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
١ - الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني	<ul style="list-style-type: none"> • إتمام صوغ خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة بعد إجراء عملية تشاور عام تشمل الجميع • الإصدار الرسمي لخريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة • صوغ برنامج مشترك لتحقيق المصالحة بناء على خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، يشمل الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني • بدء تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، وفقا للبرنامج المشترك لتحقيق المصالحة • إنشاء هيكل للتنسيق وآلية للتمويل (صندوق استئماني مثلا) لدعم تنفيذ البرنامج المشترك لتحقيق المصالحة
٢ - زيادة عقد الحوارات الشاملة للجميع بشأن المصالحة الوطنية، بما في ذلك بشأن تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم تقارير الحكومة في المواعيد المقررة، وفقا لقانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة • صوغ استراتيجية للاتصالات فيما يتصل بخريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة بغية تهيئة المجال للحوار العام بشأن المصالحة الوطنية • تنفيذ استراتيجية للاتصالات فيما يتعلق بخريطة الطريق تشمل تقديم تقارير فصلية إلى الجمهور عن التقدم المحرز بصدد تنفيذ خريطة الطريق
٣ - إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لكي تنجز اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولايتها	<ul style="list-style-type: none"> • إيضاح ولاية اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة • معالجة التحديات الداخلية التي تواجه اللجنة الوطنية المستقلة، وبخاصة التحديات المتصلة بانخفاض قدرات الموظفين وعدم كفاية الموارد • تنفيذ برامج جبر الأضرار، وإحياء ذكرى الضحايا، والاعتراف والمغفرة (Palva Hut)، وفقا لخريطة الطريق • تعزيز القدرة على التصدي للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان
٤ - مواصلة الاهتمام بدور الشباب في بناء السلام، ولا سيما عن طريق البرنامج الوطني للخدمة الشبابية من أجل تحقيق السلام والتنمية	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ البرنامج الوطني للخدمة الشبابية من أجل تحقيق السلام والتنمية، بما في ذلك الاضطلاع بمبادرات تستهدف إنقاذ فئات الشباب المعرضة للخطر • الاضطلاع برصد البرنامج وتقييمه

الأهداف المقترحة	التزامات الحكومة
<ul style="list-style-type: none"> • تجربة نظام للسبل البديلة لتسوية المنازعات في خمس مقاطعات • إنجاز الإصلاحات التشريعية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي • إيضاح وضع لجنة الأراضي (الولاية الحالية للجنة تنتهي في عام ٢٠١٤) • إتمام عمليات التشاور والتدقيق المتعلقة بسياسة الأراضي • بدء تنفيذ السياسة الوطنية بشأن تحقيق اللامركزية والحوكمة المحلية • قيام لجنة مراجعة الدستور بمراجعة دستور عام ١٩٨٦ وتقديم توصيات بإجراء ما يلزم من تعديلات له وفقاً لصلاحياتها • الاضطلاع بأنشطة للثقيف المدني والتواصل مع الجمهور بشأن تحقيق اللامركزية والتعديلات الدستورية المحتملة 	<p>٥ - مواصلة معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي عن طريق لجنة الأراضي</p> <p>٦ - تعزيز الجهود المبذولة بشأن تحقيق اللامركزية والإصلاح الدستوري</p>

المرفق الرابع

التنقيحات المقترحة للأهداف المتعلقة بلجنة بناء السلام، المقرر تنفيذها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

التزامات لجنة بناء السلام	الأهداف المقترحة
١ - تعبئة الموارد اللازمة لإنجاز أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة وبرنامج بناء السلام في ليبيريا، مع الدعوة إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها على نحو منسق تنسيقاً فعالاً؛ وضرورة أن يكون ذلك في إطار التنسيق مع المبادرات الليبرية ودعمها	<ul style="list-style-type: none"> • الاتصال بالعناصر الفاعلة الحكومية والحكومية-الدولية في البلدان المطروقة تقليدياً في هذا المجال • الاتصال بالمؤسسات التي يمكن التماس التمويل منها من أجل ليبيريا • المتابعة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي
٢ - توسيع قاعدة الجهات المانحة لليبيريا والتشجيع على المشاركة الواسعة من جانب الشركاء في جميع المحافل الدولية التي يمكن فيها حشد الدعم لليبيريا؛ وضرورة أن يجري ذلك بالتنسيق مع السلطات الليبرية	<ul style="list-style-type: none"> • قيام اللجنة بالتواصل مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في ليبيريا للوقوف على احتمالات الحصول على أموال منها • الاتصال بالدول صاحبة المصالح في الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في ليبيريا • التماس الحصول على موارد عينية من دول المنطقة
٣ - اجتذاب الاهتمام المطرد من جانب المجتمع الدولي واتخاذ التدابير للدعوة في إطاره إلى دعم عملية بناء السلام، عن طريق تسليط الضوء على ما تحزره جهود بناء السلام في البلد من تقدم وما تواجهه من تحديات ومخاطر وما تتيحه من فرص	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء محادثات في المحافل المختلفة (بما في ذلك مجلس العلاقات الخارجية، وهيئات الإدارة في الأمم المتحدة، واجتماعات المائدة المستديرة، والجامعات) بهدف الدعوة إلى مناصرة ليبيريا، وذلك بالتنسيق مع المسؤولين الليبريين
٤ - العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من مبادرات هذه الأطراف في بناء سلام دائم في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد وسائل إسهام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مداولات لجنة بناء السلام • مواصلة جهود التنسيق مع التشكيلات الأخرى في غرب أفريقيا في إطار لجنة بناء السلام، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وإدارة عمليات حفظ السلام
٥ - إسداء المشورة لحكومة ليبيريا والشعب الليبري بشأن الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة من الحالات المماثلة، وبخاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي وحقوق ملكيتها، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والتشريعية، والمصالحة،	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار الشراكة مع الخبراء في ميادين المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن • إطلاع حكومة ليبيريا والشعب الليبري على الممارسات المقارنة بشأن محاكمة مرتكبي

الأهداف المقترحة	التزامات لجنة بناء السلام
<p>جرائم الحرب، وتدابير الإعادة إلى الوطن، ووسائل إحياء ذكرى الضحايا، والتوثيق التاريخي، والرموز الوطنية، وذلك عن طريق عقد الاجتماعات وإصدار التقارير، فضلا عن مختلف أشكال التواصل مع الجمهور، بما فيها النشرات الصحفية والمقابلات الإذاعية وما إلى ذلك</p>	<p>لتكون هذه المشورة بمثابة صوت موضوعي، ولتوفر، حسب الاقتضاء، التأثير السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة في مسارها الصحيح</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إطلاع مجلس الأمن على التقارير التحليلية للبعثة • تقديم إفادات إعلامية لمجلس الأمن خلال اجتماعاته نصف السنوية بشأن ليبريا • الاجتماع بصفة منتظمة مع الأمراء العاميين المساعدين لإدارة عمليات حفظ السلام • الإسهام في التنفيذ الفعال لمقررات مجلس الأمن بشأن ليبريا 	<p>٦ - الإسهام في المداولات المتعلقة بليبريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام من أجل كفاءة انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى حكومة ليبريا</p>
<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في اجتماعات فرقة العمل المعنية بالبعثة المتكاملة في ليبريا على مستوى كبار المسؤولين • إشراك العناصر الفاعلة المعنية، بما في ذلك من الأوساط الأكاديمية والمراكز الفكرية والمنظمات غير الحكومية والخبراء، وذلك بجملة طرق منها تقديم المدخلات للإدراج في الوثائق والمشاركة في الاجتماعات • توفير تقييمات للتنسيق وللجهات المانحة على الصعيد القطري وصعدي المقر والعواصم ذات الصلة 	<p>٧ - الإسهام، فرديا وجماعيا، في دعم ليبريا فيما تبذله من جهود لبناء السلام، عن طريق التعاون على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، والتشجيع على التنسيق الفعال فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد القطري وصعدي المقر والعواصم ذات الصلة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • دعوة اللجنة التوجيهية المشتركة والشركاء الآخرين إلى المشاركة في اجتماعات التشكيلة أو الفريق التوجيهي عن طريق التداول بواسطة الفيديو • قيام اللجنة التوجيهية المشتركة بتقديم تقارير عن استعراض تنفيذ برنامج بناء السلام في ليبريا • زيارة مواقع المشاريع والالتقاء بالشركاء المنفذين خلال الرحلات الميدانية 	<p>٨ - رصد أنشطة إعداد وتنفيذ برنامج بناء السلام في ليبريا بغية كفاءة المعالجة الفعالة لأولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة</p>